



لجنة الرقابة على المصارف
مصرف لبنان

بيروت في ٢٣/٥/٢٠٠٦

تعميم رقم ٢٥٠
موجّه إلى المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان
وإلى مفوضي المراقبة لديها

الموضوع: إدارة مخاطر الفوائد في المصارف والمؤسسات المالية

تطبيقاً للقرار رقم ٧٧٣٧ تاريخ ١٥/١٢/٢٠٠٠ موضوع تعميم مصرف لبنان أساسي رقم ٧٧ المتعلق بالرقابة الداخلية لدى المصارف، والقرار رقم ٧٧٧٦ تاريخ ٢١/٢/٢٠٠١ موضوع تعميم مصرف لبنان أساسي رقم ٨١ المتعلق بعمليات التسليف والتوظيف والمساهمة والمشاركة،

وعطفاً على تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ٢٤٢ تاريخ ٣٠/٦/٢٠٠٤ حول أسس إدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية،

يُطلب من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان التقيد بما يلي :

أولاً : السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر الفائدة

على المصارف/المؤسسات المالية أن ترسم وتطبق سياسة فعّالة لإدارة المخاطر التي قد تنتج عن مصادر تقلب معدلات أسعار الفوائد. يجب أن تمكّن هذه السياسة المصارف/المؤسسات المالية من قياس المخاطر الناجمة عن تقلب معدلات أسعار الفوائد ومتابعتها وضبط تأثيراتها، على المستوى الإفرادى أو مستوى الوحدات المصرفية والمالية المرتبطة بها وفيما بينها ومع سائر أطراف المجموعة المصرفية والمالية الواحدة، حيث ينطبق.

يجب أن تستند أسس إدارة مخاطر الفوائد على العناصر التالية :

١- تحديد المسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بحصر مخاطر الفوائد المحتملة على الأدوات والنشاطات التي يتعاطى بها المصرف/المؤسسة المالية والتي تستجد مستقبلاً، ووضع نظام للموافقات عند تجاوز السياسات المرسومة.

٢- اعتماد نظام لقياس مخاطر تقلب معدلات أسعار الفوائد يسمح بحصر وقياس هذه المخاطر كما سيرد ذكره لاحقاً كحدٍ أدنى، ووضع إجراءات متابعة هذه المخاطر، وتنفيذ تلك الإجراءات وتطويرها، وذلك بما يتناسب مع حجم أعمال المصرف/المؤسسة المالية.

- ٣- تطبيق نظام قياس مخاطر إعادة تسعير الفوائد وفقاً لطريقة تحليل الفجوة (Gap Analysis)، التي تعتمد مقارنة الأرباح (Earnings Approach) في قياس تأثير إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات على الإيرادات، والتصريح عن النتائج كما هو مفصل في البند الثالث من هذا التعميم.
- ٤- السماح لمن يرغب من المصارف/المؤسسات المالية، في ضوء حجم نشاطاتها وتنوعها ومستوى تعقيدها، اعتماد طرق قياس متقدمة، أكثر دقة وحساسية لتقلب معدلات أسعار الفوائد، إضافة إلى نظام قياس مخاطر إعادة التسعير المذكور فيما تقدم.
- على المصارف/المؤسسات المالية التي تعتمد إحدى طرق القياس المتقدمة أن تصرح عنها إلى لجنة الرقابة على المصارف بالتزامن مع التصريح عن نتائج طريقة تحليل الفجوة، على أن تتضمن هذه التصاريح شرحاً مفصلاً للطرق المستعملة والفرضيات المعتمدة.
- ٥- تضمين أنظمة إدارة مخاطر الفوائد آلية لإطلاع مجلس الإدارة والمسؤولين في الإدارة العليا التنفيذية واللجان المعنية على كافة التطورات المتعلقة بها والنتائج المتأتية عن قياسها، وتعديل أنظمة الرقابة الداخلية لتشمل تحديد مهمات الرقابة الدورية المستقلة على عمل المسؤولين عن إدارة وقياس ومراقبة مخاطر الفوائد، ومهمات تقييم فعالية هذه الأنظمة.

ثانياً : بنية إدارة مخاطر الفائدة

- على مجلس إدارة المصرف/المؤسسة المالية أن ينشئ لجنة خاصة تدعى **لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO)** مؤلفة من مسؤولين في الإدارة العليا التنفيذية إضافة إلى مدير المخاطر، على أن تشمل مهامها، إضافة إلى إدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومصادر التسديد وغيرها، القيام بالإجراءات التالية فيما يتعلق بإدارة مخاطر الفوائد :
- رسم الإطار العام لسياسة إدارة مخاطر الفوائد والتأكد من أن نظام قياس مخاطر تقلب معدلات أسعار الفوائد يعكس الحجم الفعلي لهذه المخاطر في المصرف/المؤسسة المالية، ووضع أنظمة لتحديد أنواع العمليات المسموح بتنفيذها والأدوات المالية التي يمكن أن تشملها وتحديد السقوف العائدة لها بما يتناسب مع حجم المخاطر التي يمكن للمصرف/المؤسسة المالية أن يتحملها، والسهر على تنفيذ هذه السياسة والإلتزام بالإجراءات المحددة.
- تفويض مديرية الخزينة في المصرف/المؤسسة المالية (Treasury Department) تنفيذ سياسات الاستثمار والتوظيف بشكل يومي، مع التقيد بالسقوف المقترحة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات والموافق عليها من مجلس الإدارة، على أن تكون هذه المديرية مسؤولة عن إدارة محفظة المصرف/المؤسسة المالية الخاصة وعن تنفيذ السياسات المتعلقة بالمراكز القصيرة والطويلة الأجل، وإعداد تقارير حول مخاطر الفوائد التي يتعرض لها المصرف/المؤسسة المالية ورفعها إلى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.
- مشاركة عدة أطراف في المصرف/المؤسسة المالية، من بينها مديرية الخزينة ومديرية إدارة المخاطر ووحدة التدقيق الداخلي بالإضافة إلى مفوضي المراقبة، في مراجعة نظام قياس إدارة مخاطر الفوائد، على أن تتم الموافقة عليه وعلى كل تعديل لاحق له من قبل مجلس الإدارة.

ثالثاً : قياس مخاطر إعادة تسعير الفائدة بطريقة تحليل الفجوة

- تعتمد **طريقة الأرباح** في قياس مخاطر تقلبات أسعار الفائدة لـ :
- ١- احتساب الفجوة على أساس إعادة التسعير (GAP Calculation).
- ٢- تحليل الفجوة (GAP Analysis).
- ٣- قياس مخاطر تقلب معدلات أسعار الفوائد الناجمة عن الفجوة (Risk Measurement).

١- احتساب الفجوة على أساس إعادة التسعير (Gap Calculation) :

- يتم احتساب الفجوة من خلال إعداد نموذج لكل عملة على حدة وذلك عبر :
- التمييز (في الميزانية وخارج الميزانية) بين البنود المعرضة لتقلب أسعار الفوائد والبنود غير المعرضة لها (بحسب النموذج رقم ١).
- التمييز في بنود الميزانية بين محفظة المصرف/المؤسسة المالية (Banking Book) وبين محفظة المتاجرة (Trading Book) التي تشمل الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة مقابل الأرباح والخسائر (Financial Assets designated at Fair Value through Profit or Loss) والتي تتضمن أيضاً تلك المشتراة للمتاجرة (Financial Assets Held for Trading) (بحسب النموذج رقم ١).
- توزيع الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية المعرضة لتقلب أسعار الفوائد على خانات زمنية (Time Bands) حسب تواريخ إعادة التسعير (بحسب النموذج رقم ٢).
- احتساب الفجوة (Periodic GAP) في كل خانة زمنية، عن طريق تنزيل مجموع المطلوبات من مجموع الموجودات وبنود خارج الميزانية (بحسب النموذج رقم ٢).
- احتساب الفجوة المتراكمة (Cumulative GAP) في كل خانة زمنية من خلال احتساب فجوة كل خانة، مضافاً إليها فجوات الخانات التي تسبقها (بحسب النموذج رقم ٢).

٢- تحليل الفجوة (Gap Analysis) :

يتم تحليل الفجوة على الشكل التالي :

- في حال ظهور فجوة سلبية، فإن ذلك يؤدي إلى تدنُّ في الإيرادات عند ارتفاع معدلات الفوائد في حال تجاوز المطلوبات (بما فيها بنود خارج الميزانية)، للموجودات في نفس الخانة الزمنية.
- في حال ظهور فجوة إيجابية، فإن ذلك يؤدي إلى تدنُّ في الإيرادات عند انخفاض معدلات الفوائد في حال تجاوز الموجودات (بما فيها بنود خارج الميزانية)، للمطلوبات في نفس الخانة الزمنية.

٣- قياس مخاطر تقلب معدلات أسعار الفوائد الناجمة عن الفجوة (Risk Measurement) :

إن قياس مخاطر تقلب معدلات أسعار الفوائد يتم من خلال احتساب التغيير في صافي أرباح الفوائد عند تقلب هذه المعدلات. ونظراً لكون لجنة بازل قد اعتبرت أن تقلب معدلات أسعار الفوائد بواقع ٢٠٠ نقطة أساس (Basis Points) تقلباً معقولاً في أغلب الحالات، لذلك يجب احتساب "الأرباح المعرضة لتقلب معدلات أسعار الفائدة" (Earning at Risk) في كل خانة زمنية وفقاً للصيغة التالية :

الأرباح المعرضة لمخاطر تقلب معدلات أسعار الفوائد (Earning at Risk)

=

الفجوة المتراكمة في كل خانة × معدل الفترة الزمنية لكل خانة × ٢ %

رابعاً : إحتساب الأموال الخاصة

إن نظام قياس مخاطر الفوائد موضوع هذا التعميم لا يتطلب تخصيص أموال خاصة لمواجهة هذه المخاطر، وسيكون إحتساب حجم الأموال الخاصة الواجب تخصيصها لمواجهة مخاطر السوق، ومن ضمنها مخاطر تقلبات أسعار الفوائد، موضوع تعميم خاص سيصدر لاحقاً للبدء بتطبيقه في نهاية عام ٢٠٠٦، بحسب ما نص عليه القرار رقم ٩٣٠٢ تاريخ ٢٠٠٦/٤/١ موضوع تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٠٤ المتعلق بتطبيق إتفاقية بازل ٢ الدولية حول كفاية رأس المال.

خامساً : التصاريح إلى لجنة الرقابة على المصارف

- ١- التصريح عن النموذج رقم ٢ إلى لجنة الرقابة على المصارف وفقاً لوضعية ٢٠٠٦/٩/٣٠، على أن يتم تسليمه خلال مهلة ١٥ يوماً من هذا التاريخ.
- ٢- التصريح شهرياً إلى لجنة الرقابة على المصارف عن النموذج رقم ٢ اعتباراً من وضعية ٢٠٠٦/١٢/٣١، على أن يتم تسليمه خلال مهلة ١٥ يوماً عن الشهر الذي يسبق.
- ٣- تطبيقاً للبندين (١) و (٢) أعلاه، على المصارف والمؤسسات المالية تزويد مديرية المعلوماتية في لجنة الرقابة على المصارف بوضعية الفجوة وفقاً للنموذج رقم ٢ المرفق، والموضوع على اسطوانة ممغنطة (Diskette) توفرها لهم اللجنة، وذلك للعملات التالية :
 - ليرة لبنانية
 - دولار أميركي
 - يورو
 - ين ياباني
 - عملات أخرى مقومة بالليرة اللبنانية

عن لجنة الرقابة على المصارف

الرئيس

مرفقات :

- نموذج رقم ١ : ملحق أرقام الفرز الآلي
- نموذج رقم ٢ : بيان تحليل الفجوة-مخاطر تقلب أسعار الفوائد